

Distr.: General  
1 October 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون  
البند ١٣٢ من جدول الأعمال  
خطة المؤتمرات

## خطة المؤتمرات

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## أولا - مقدمة

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/65/122). وكان معروضا على اللجنة أيضا مشروع تقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٠\*، الذي يتضمن نص مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات. وإبان النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا مزيدا من المعلومات والإيضاحات.
- ٢ - وقدم تقرير الأمين العام عملا بقراري الجمعية العامة ٢٣٠/٦٤ و ٢٤٣/٦٤. وهو يتناول مسائل متنوعة تتعلق بإدارة المؤتمرات، أي إدارة الاجتماعات وتنفيذ الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي وإدارة الوثائق والمسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وي طرح التقرير أيضا مقترحات متعلقة بما يمكن اتخاذه من تدابير أخرى لضمان الأداء الأمثل لإدارة المؤتمرات والاجتماعات في الأمم المتحدة.

\* ستصدر الصيغة النهائية من تقرير لجنة المؤتمرات بوصفها الوثيقة A/65/32.



## ثانياً - إدارة الاجتماعات

### توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

٣ - يقدم الأمين العام في المرفق الخامس بتقريره إحصاءات عن توفير خدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠٩ لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (الجدول ١)، فضلاً عن تحليل مقارن لتوفير خدمات لتلك المجموعات في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ (الجدول ٢). وذكر الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره أنه تمت تلبية ٧٩ في المائة من مجموع طلبات عقد اجتماعات توفر لها خدمات الترجمة الشفوية في عام ٢٠٠٩ مقابل ٧٧ في المائة عام ٢٠٠٨. وأضاف أنه تمت تلبية ٨٧ في المائة من الطلبات المقدمة في نيويورك عام ٢٠٠٩ بفضل تحسن التخطيط، مقابل ٨٣ في المائة عام ٢٠٠٨.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في ما يتعلق بالجدول ١ الوارد في المرفق الخامس عدم تلبية أي من طلبات عقد اجتماعات توفر لها خدمات الترجمة الشفوية في فيينا أو نيروبي في عام ٢٠٠٩، أو تقديم تلك الطلبات أصلاً. ويفسر ذلك في المرفق السادس بالتقرير، حيث يلاحظ أنه ليس بوسع مكتب الأمم المتحدة في فيينا، الذي لديه فريق واحد فقط من المترجمين الفوريين، توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية، وأن المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء لم تطلب هذه الخدمات من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في عام ٢٠٠٩ (انظر الحاشيتين (ب) و (ج) من المرفق السادس بالوثيقة A/65/122). ولئن ورد في تقرير الأمين العام أن لدى مكتب نيروبي القدرة على توفير الترجمة الشفوية لهذه المجموعات، فإنه أوضح للجنة الاستشارية، عند استفسارها، بأن تلك القدرة إنما تتوفر عند عدم وجود اجتماعات مقررة مدرجة في جدول الاجتماعات. وبناء على ذلك، لم تقدم أي طلبات للحصول على خدمات منذ عام ٢٠٠٩ لأن المجموعات المعنية كانت على علم باستخدام جميع الموارد المتاحة لعقد الاجتماعات المقررة.

### المخطط العام لتجديد مباني المقر

٥ - يصف الأمين العام، في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٤ من تقريره، أثر التنفيذ الجاري للمرحلة الأولى من المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات المنعقدة في المقر. فقد تأثرت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالتأخر في بدء بناء مبنى المرح الشمالي وتقلص القدرة الاستيعابية لقااعات المؤتمرات التي يفترض أن تستوعب جميع الأعضاء في المبنى، فضلاً

عن نقل جميع موظفي الإدارة إلى ثمانية مواقع مؤقتة. وأبلغت اللجنة الاستشارية عند استفسارها بأن الجهود جارية لتسوية جميع القضايا العالقة وبأنه سيتم إطلاع الجمعية العامة في الوقت المناسب على أي تكاليف إضافية تنشأ عن تلك الجهود. وتعيد اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان توفير خدمات جيدة بالكامل ودون انقطاع طوال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

### ثالثاً - الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي

٦ - قدم الأمين العام في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقريره لمحة عامة موجزة عن النتائج الملموسة التي تحققت نتيجة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي. وتشمل هذه النتائج بدء تشغيل مستودع البيانات؛ والأخذ بنظام من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لإدارة الاجتماعات في فيينا (ويجري اختبار مواز له في نيويورك بهدف إدخاله طور التشغيل الكامل قبل نهاية عام ٢٠١٠)؛ والتطبيق الكامل لبرنامج التكليف الإلكتروني للمتحدثين الشفويين في جميع مراكز العمل الأربعة؛ ووضع "قاعدة حوار" للاستشارة بها في التخطيط لخدمة الاجتماعات التي تُعقد خارج مراكز العمل الأربعة، تجري وفقاً لمقارنة تكاليف الاستعانة بموظفين من مختلف مراكز العمل، واختيار أقل الخيارات تكلفة، مع أخذ تكاليف الاستبدال والقدرات المتاحة وضمان الجودة في الاعتبار.

٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، بالرغم من أن المكاسب المالية لم تكن أبداً الهدف الرئيسي للإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، فقد تحققت بعض الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة. فعلى سبيل المثال، زاد بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ حجم أعمال الترجمة على الصعيد العالمي بأكثر من ٢٠ في المائة دون أي زيادة مقابلة في الموارد. وأدى تطبيق قاعدة الحوار (انظر الفقرة ٦ أعلاه) إلى وفورات في تذاكر الطيران والتوقف تقريباً عن إرسال وثائق أو مواد أخرى في الحقيبة الدبلوماسية إلى أماكن خارج مراكز العمل الرئيسية الأربعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتجاوز استقدام المترجمين التحريريين والمحرفين المستقلين غير المحليين الحد الأدنى وتم التوقف عن الاستعانة بمدوني المحاضر الموجزة المستقلين غير المحليين.

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مع ذلك، أن الأمين العام يشير في الفقرة ٢٧ من تقريره إلى أنه على الرغم من أهمية التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي، فإنه ما زال بطيئاً. وأرجع السبب في ذلك في قيام هذه الإدارة حتى الآن على نهج طوعي وتعاوني تماماً، مما يعني عدم إمكانية إحراز تقدم في هذا الصدد ما لم يكن هناك اتفاق كامل بين جميع الأطراف المعنية، أي مراكز العمل الأربعة. وبناء على ذلك،

يرى الأمين العام أنه من الصعب اتباع نهج أكثر قوة إزاء هذه الإدارة لأن وحدات إدارة المؤتمرات في مختلف مراكز العمل ليست تابعة إداريا لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بل يتبع كل منها مديرا عاما مختلفا.

٩ - وفي هذا الصدد، وردا على النتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الوثيقة A/64/166)، خلصت الإدارة إلى أمور في مجملتها أنه، بما أن وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات مسؤول عن جميع النفقات في إطار الباب ٢ من الميزانية العادية، فينبغي أيضا أن تخول له السلطة المقابلة التي تمكنه من إدارة وتوزيع الموارد، البشرية منها والمالية. ويشير الأمين العام في الفقرة ٢٨ (ج) من تقريره إلى أنه لا يمكن تحقيق التنفيذ الكامل للإدارة المتكاملة، وما ينشأ عنها من مكاسب في الكفاءة وفعالية التكلفة، إلا إذا أعيد النظر في الهيكل التنظيمي والتسلسل الإداري الهرمي داخل الإدارة بهدف تحويل وكيل الأمين العام السلطة التي تلزمه لتنفيذ ولايات الجمعية العامة. وتشاطر اللجنة الاستشارية الأمين العام رأيه، وتشير إلى أنها أكدت فعلا، في مناسبتين سابقتين، على الأهمية التي ينبغي أن تولي لسلطة وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومساءلته في الإدارة الفعالة لجميع الموارد المدرجة ضمن الباب ٢ من الميزانية (انظر الفقرة أولا-١٨ من الوثيقة A/62/7 والفقرة أولا-٤٣ من الوثيقة A/64/7). وفي هذا الصدد، يقترح الأمين العام بأن تطلب منه الجمعية العامة استعراض الهيكل الحالي لإدارة المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة وتقديم مقترحات في الدورة السادسة والستين يمكن أن تفضي إلى تعزيز الكفاءة والمساءلة. وتتفق اللجنة الاستشارية مع النهج الذي اقترحه الأمين العام.

١٠ - وفي ما يتعلق بقياس الأداء، يحتوي المرفق السادس بتقرير الأمين العام على مصفوفة الأداء لعام ٢٠٠٩، التي تضم المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية، وإدارة الاجتماعات، وتجهيز الوثائق في مواعيدها المحددة، وكذلك مقاييس الإنتاجية المعتمدة لدوائر اللغات. وترى اللجنة الاستشارية أن التركيز على نوعية الخدمات اللغوية المقدمة للدول الأعضاء لا يحول دون التركيز في الوقت نفسه على كفاءة هذه الخدمات وفعاليتها من حيث التكلفة. وفي هذا الصدد، وفي حين أن مصفوفة الأداء تحتوي على بعض المعلومات المفيدة، فإن اللجنة الاستشارية ترى أنه كان ينبغي أن يرافق البيانات الإحصائية الواردة في المرفق السادس تحليلاً كمي يركز على كفاءة عمليات الإدارة وفعاليتها من حيث التكلفة.

١١ - وبهذا الشأن، تذكر اللجنة الاستشارية بأنها كانت قد أشارت، في تقريرها السابق بشأن خطة المؤتمرات، إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد استحدثت بالفعل نموذجاً لتقدير التكاليف وأدوات لتحديد تكاليف خدمات المؤتمرات. وقد أبلغت اللجنة في

ذلك الوقت، لدى استفسارها، بأن الإدارة تنوي صقل هذا النموذج الذي تم تحديثه آخر مرة في عام ٢٠٠٣، واستكمال التكاليف الأساسية للوحدات من النواتج والخدمات (انظر الوثيقة A/64/484، الفقرة ٧). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة في ما يتعلق بالفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام أنه، تمشياً مع التوصية التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الوثيقة A/64/166، التوصية ٣)، تجري عملية تحديث شاملة لمنهجية تقدير تكاليف خدمات المؤتمرات، بالتشاور الوثيق مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

## رابعاً - المسائل المتصلة بالوثائق والنشر

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية في ما يتعلق بالفقرة ٣٥ من تقرير الأمين العام أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أحرزت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدماً ملموساً في زيادة الوثائق التي تُقدم في الوقت المحدد في نيويورك وفقاً للأطر الزمنية المقررة: فخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، بلغ المعدل الإجمالي للامتثال للمبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق التي حددت مواعيد تسليمها لما قبل الدورة ٧٨ في المائة، مما يشكل ارتفاعاً بالمقارنة مع نسبة ٧١ في المائة المسجلة عام ٢٠٠٨ ونسبة ٧٥ في المائة المسجلة عام ٢٠٠٩. وبالنسبة لنفس الفترة، زاد المعدل الإجمالي للامتثال للأطر الزمنية لإصدار الوثائق التي حددت مواعيد تسليمها ليلغ ٧٧ في المائة، مقارنة بـ ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي شرعا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في تنفيذ نظامين لتعيين مواعيد محددة لتجهيز الوثائق (يطبق بالفعل في كل من المقر ومكتب الأمم المتحدة في فيينا). وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التحليل الذي أجرته الإدارة بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، أُطلق مشروع رائد لتعيين مواعيد محددة لتجهيز بعض تقارير مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٠. وتروحب اللجنة الاستشارية بهذه التطورات، وكذلك بعزم الإدارة إنشاء نظام دينامي عالمي لتعيين مواعيد محددة لتجهيز الوثائق، وهي واثقة بأنه سيؤدي إلى تحسين القدرة على التخطيط.

١٤ - ويصف الأمين العام في الفقرة ٣٧ من تقريره الجهود التي تبذلها الإدارة لمعالجة شواغل الجمعية العامة بشأن الصعوبات المزمنة المرتبطة بالتأخر في تقديم الوثائق للجنة الخامسة (انظر القرار ٢٣٠/٦٤). وبالإضافة إلى ذلك، يحتوي المرفق الثاني لهذا التقرير على جدول يبيّن الآثار المترتبة في خدمات المؤتمرات على الاقتراحات الرامية إلى تعديل جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ٢٠١١ لمعالجة مشكلة إتاحة الوثائق للجنة الخامسة في المواعيد المحددة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حين أن معدل الامتثال للأطر الزمنية لإصدار

الوثائق قد تحسّن (٨٤ في المائة للأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٩)، فإن الأمين العام يرى أن إحراز مزيد من التقدم خلال الدورة الثانية المستأنفة للجنة الخامسة سيتوقف بشكل كبير على زيادة عدد تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المقدمة في المواعيد المحددة. وفي هذا الصدد، تود اللجنة الاستشارية أن تشير إلى أن امثالها للمبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم التقارير رهين ببرنامج عمل اللجنة الخامسة واستلام التقارير وغيرها من الوثائق الصادرة عن جهات أخرى من الأمانة العامة في الوقت المحدد.

١٥ - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن تقديم الوثائق في الوقت المحدد أمرٌ أساسي للتنفيذ الفعال لولاية إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لذا فإنها تحث الأمين العام على التأكد من تقيّد جميع الإدارات بالمواعيد المحددة لتقديم الوثائق.

١٦ - وقد أعربت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق بشأن خطة المؤتمرات، عن قلقها إزاء العبء الإضافي المفروض على شعبة خدمات المؤتمرات في جنيف نتيجة التطور المستمر الذي تشهده أنشطة مجلس حقوق الإنسان (انظر الوثيقة A/64/484، الفقرات ١٦-١٩). وأثناء النظر في التقرير الحالي للأمين العام، أبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن التدابير المسكّنة التي اتخذتها الإدارة، وهي نقل موارد بشرية ومالية إضافية إلى الشعبة واعتماد حلول إدارية عملية، مثل تقاسم عبء العمل المشار إليه في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام، قد أحدثت التأثير المطلوب، مما سهّل على الإدارة الاضطلاع بعبء العمل الإضافي. وترحب اللجنة الاستشارية بالخطوات التي اتخذتها الإدارة وتوقع أنه، بما أن نهج الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي سيتواصل تحسينه (انظر الجزء الثالث أعلاه)، فإن تقاسم عبء العمل مثل ما ورد وصفه في الفقرة ٤٢ من تقرير الأمين العام سيستخدم، عند الاقتضاء، بشكل استباقي للحيلولة دون وقوع تأخيرات في إصدار الوثائق.

١٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإدارة تعزو عدم قدرتها على تجهيز جميع وثائق مجلس حقوق الإنسان التي قُدمت إليها في عام ٢٠٠٩ جزئياً إلى كون بعض الوثائق الختامية من وثائق المجلس المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل تجاوزت بمقدار كبير الطول المسموح به (انظر الوثيقة A/64/484، الفقرتان ١٦ و ١٧). وفي وقت لاحق، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن مراجعة خدمات المؤتمرات التي وفرت لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، بأن تعد إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وثيقة، لتنظر فيها الجمعية العامة، تجمع ما بين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحدود القصوى لعدد الكلمات

والصفحات، وتوضح عدد الكلمات في كل صفحة وعدد الصفحات في كل وثيقة من وثائق التقارير (انظر الوثيقة A/64/511، التوصية ٤).

١٨ - وترد الورقة التي أعدها الإدارة استجابة لهذه التوصية في المرفق الثامن بتقرير الأمين العام بشأن خطة المؤتمرات. وتحدد الفقرة ٤ من الورقة الإطار التشريعي للنظام الحالي للحد الأقصى من صفحات وثائق الهيئات التداولية (١٦ صفحة بالنسبة للوثائق الصادرة عن الأمانة العامة (قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢) و ٣٢ صفحة بالنسبة لتقارير الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة (القرار ٢١١/٥١ بء))، والحد الأقصى المرغوب فيه لتقارير الهيئات الحكومية الدولية، وهو ٣٢ صفحة، الذي من الأمثل تخفيضه إلى ٢٠ صفحة على مدى فترة زمنية (القرار ٢١٤/٥٢)). وتوضح الفقرة ٥ أن الأمانة العامة فسرت إشارات الجمعية العامة في قراراتها إلى "الصفحات" في سياق ضبط الوثائق والحد منها، على أنها تعني صفحات مطبوعة يحتوي كل منها على ٥٣٠ كلمة تقريبا. وتبعاً لذلك، ومع مراعاة التعديلات المطلوبة في تغيير شكل الوثائق، خلصت الإدارة، لأغراض التخطيط إلى أن عدد الكلمات في ما يعادل ١٦ صفحة هو ٨ ٥٠٠ كلمة وفي ما يعادل ٢٠ صفحة هو ١٠ ٧٠٠ كلمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، أن المقصود بالإشارات إلى عدد الكلمات هو الكلمات باللغة الإنكليزية، لأن الغالبية العظمى من الهيئات التداولية المقدمة للتجهيز تصاغ باللغة الإنكليزية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الإدارة قد وضعت صيغة لحساب ما يعادل الكلمات الإنكليزية من كلمات باللغات الرسمية الخمس الأخرى.

١٩ - ويدعو الأمين العام، الجمعية العامة، في الفقرة ٤٥ من تقريره، إلى تأكيد الانتقال إلى قياس طول الوثائق بحسب عدد الكلمات بدلا من عدد صفحاتها. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وحدة قياس أصغر (الكلمات بدلا من الصفحات) تعتبر أكثر دقة وستسمح للإدارة بالتنبؤ على نحو أكثر دقة بحجم عملها، وبالتالي تحسين إدارته. كما أوضح للجنة أن قرارا إيجابيا للجمعية العامة بشأن هذه المسألة سيسهم في تقنين الممارسة القائمة بدلا من وضع حدود قصوى جديدة. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على تأكيد الجمعية العامة الانتقال إلى قياس طول الوثائق بعدد الكلمات بدلا من عدد الصفحات، دون المساس بأي من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٢٠ - ويدعو الأمين العام الجمعية، في الفقرة ٤٧ من تقريره، لإقرار الحد الأقصى لطول التقارير الحكومية الدولية بما يبلغ ١٠ ٧٠٠ كلمة، على أساس منح الاستثناءات بحسب كل حالة على حدة لئلا يؤثر ذلك سلبا على جودة شكل التقارير أو محتواها. وبشأن هذه المسألة،

تؤكد اللجنة الاستشارية على وجوب تطبيق الحدود القصوى والمبادئ التوجيهية بشأن طول التقارير الحكومية الدولية بطريقة معقولة من أجل ضمان الجودة والمحتوى المثليين.

## خامسا - المسائل ذات الصلة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

### تخطيط تعاقب الموظفين

٢١ - تصف الفقرتان ٤٩ و ٥٠ من تقرير الأمين العام التحول الديمغرافي الجاري الذي يؤثر في الإدارة والتدابير المتخذة والمتوخاة للتصدي له. ويشير الأمين العام، في جملة أمور، إلى أن نسبة التبدل الإجمالي للمتترجمين الشفويين والمتترجمين التحريريين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ ستصل إلى ٤٣ و ٤٠ في المائة، على التوالي، مقارنة بمتوسط قدره ١٣ في المائة من الموظفين المعينين بعقود محددة المدة ودائمة ومستمرة في الأمانة العامة. ويعني ذلك، بالأرقام المطلقة ضرورة أن تمكن الامتحانات التنافسية من تزويد دوائر الترجمة الفورية بـ ١١٩ موظفا جديدا، ودوائر الترجمة التحريرية بـ ٢١٧ موظفا جديدا، خلال الفترة المذكورة.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإدارة قد وضعت برنامجا للتخطيط الاستباقي لتعاقب الموظفين مؤلفا من العنصرين التاليين:

(أ) التواصل مع الجامعات، والغرض من ذلك هو إذكاء الوعي العام بالفرص الوظيفية في الأمم المتحدة وشروط التأهيل بهدف توسيع دائرة المترجمين الشفويين والمتترجمين التحريريين المؤهلين على الصعيد العالمي. وحتى الآن، تم توقيع ١٤ مذكرة تفاهم مع جامعات رائدة، ومن المتوقع توقيع ثلاث مذكرات إضافية في عام ٢٠١٠؛

(ب) تبسيط عملية الامتحانات التنافسية لموظفي اللغات من أجل الاستفادة من التكنولوجيا وأساليب العمل الجديدة. ويشير الأمين العام في الفقرة ٦٦ من تقريره إلى أن عملية الامتحانات الحالية طويلة ومكلفة على حد سواء. إذ يستغرق وضع قائمة بالمرشحين الناجحين ما بين ٧ أشهر و ١٨ شهرا، كما يستغرق الاستقدام بين ٦ أشهر و ١٢ شهرا. وتتراوح تكلفة الامتحانات لكل مرشح بين ٧٢٠ و ٨٥٤ دولارا، بالمقارنة مع ٤٣٥ و ٢٧٣ دولارا لامتحانات التوظيف التنافسية الوطنية؛ ولا يزال عدد المرشحين الناجحين غير كاف لتلبية الطلب. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، وجهت الدعوة إلى ٥٧ في المائة فقط من إجمالي عدد المتقدمين إلى الامتحانات الكتابية، ووضعت أسماء ٧ في المائة فقط في قوائم المرشحين المقبولين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تجري حاليا مناقشة توصيات استشاري استعين به لاقتراح حلول محددة لهذه المشكلة. وينبغي أن ترد معلومات عن أي إجراء ملموس يُتخذ استجابة لتلك التوصيات في التقرير المقبل للأمين العام بشأن خطة المؤتمرات.



### احتمال رفع السن الإلزامية لانتهاج خدمة موظفي اللغات أو إلغائها

٢٣ - كما هو مبين في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام، ترى الإدارة بأن المرونة في تطبيق السن الإلزامية لتقاعد موظفي اللغات (٦٠ عاما حاليا بالنسبة للموظفين المعيّنين قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و ٦٢ عاما لغيرهم) ستخفف من حدة التحول الديمغرافي الجاري حاليا. فمن خلال منح موظفي اللغات الخيار للعمل حتى سن ٦٢ أو ٦٥، يمكن ترتيب أمر مغادرتهم على مدى فترة زمنية أكبر، وبالتالي تفادي مغادرة عدد كبير من الموظفين كما يتوقع في الوقت الراهن. وفي الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام، تدعو الإدارة لذلك الجمعية العامة للنظر في تأييد اقتراحها برفع السن الإلزامية لانتهاج خدمة موظفي اللغات أو إلغائها.

٢٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن رفع أو إلغاء السن الإلزامية لانتهاج خدمة الموظفين مسألة تندرج في نطاق سياسة الموارد البشرية، ولذلك لا ينبغي تناولها في السياق الحالي. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية بأنها دعت الأمين العام ولجنة الخدمة المدنية الدولية، في تقرير سابق عن إدارة الموارد البشرية، لاستكشاف إمكانية تغيير السن الإلزامية لانتهاج الخدمة، مع الأخذ في الاعتبار قضايا مثل تجديد الأمانة العامة ومعدلات الشواغر والآثار الاكتوارية لهذا المسار بالنسبة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (انظر الوثيقة A/63/526، الفقرة ٧٨). وتشير اللجنة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩، إلى أنها طلبت من أمانتها، القيام بالتعاون مع مؤسسات النظام الموحد وصندوق المعاشات التقاعدية، بإعداد تقرير شامل عن إمكانية تغيير السن الإلزامية لانتهاج الخدمة، وأنها سوف تعود إلى هذه المسألة في دورتها الثانية والسبعين (انظر الوثيقة A/64/30، الفصل الثالث، الفقرة ٢٠).

٢٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٥/٥٧، يمكن للمتقاعدين من موظفي اللغات الذين يتقاضون معاشا تقاعديا من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة العمل لمدة تصل إلى ١٢٥ يوم عمل في كل سنة تقويمية. وترى اللجنة أن الجمعية العامة قد ترغب في أن تطلب من الأمين العام أن يبحث إمكانية رفع عتبة الـ ١٢٥ يوما من أجل تعزيز القدرات في مجال خدمات اللغات، وذلك كندبير مؤقت ريثما يتم التوصل إلى حل أطول أجلا لمسألة التحول الديموغرافي. وينبغي أن يتضمن أي اقتراح مقدم لهذه الغاية توضيحا للآثار المالية و/أو الإدارية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب.

## مراقبة جودة الترجمة التحريرية التعاقدية

٢٦ - تبين الفقرات من ٥١ إلى ٥٨ من تقرير الأمين العام التقدم الذي أحرزته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في زيادة استخدام الترجمة التحريرية التعاقدية بهدف تحسين الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في جميع مراكز العمل الأربعة لخدمة المؤتمرات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما أشار إليه الأمين العام من أن النتائج الأولية التي سُجّلت خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، حيث ارتفعت نسبة الترجمة التحريرية التعاقدية من ٢٧ في المائة في ٢٠٠٩ إلى ٣٠ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تؤيد الفكرة الأصلية القائلة بزيادة الاعتماد على المصادر الخارجية مع تعزيز مراقبة الجودة داخليا.

٢٧ - ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن الخبرة المكتسبة حتى الآن أظهرت أن ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من الأعمال المنجزة خارج مراكز العمل تتطلب مراجعة إضافية، وإن أشار الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريره إلى أن معظم أعمال الترجمة التحريرية التعاقدية غير المرضية التي أُبجرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت على يد عدد محدود جدا من فرادى المترجمين ومتعاقد مؤسسي محدد، وأن رداءة الترجمة يمكن أن تُعزى إلى تكليف متعاقدين غير ملمين إلماما كاملا بموضوع النص المُترجم. وتشدد اللجنة الاستشارية على أن أي وفورات و/أو أوجه كفاءة ناجمة عن زيادة استخدام الترجمة التعاقدية يجب ألا تتحقق على حساب الجودة. واللجنة إذ تدعم الجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين الفعالية من حيث التكلفة عن طريق توسيع نطاق استخدام هذا الأسلوب من الإنجاز، فإنها تشدد، ضمنا للجودة ومنعا لازدواجية الجهود، على ضرورة أن تُشطب من القائمة المشتركة أسماء المتعاقدين الذين ينجزون أعمالا لا تستوفي بشكل منهجي المعايير المطلوبة. وبهذا الشأن، تكرر اللجنة توصيتها السابقة بشأن الحاجة إلى توفير إمكانية الوصول من بعد إلى موارد الأمم المتحدة المتخصصة من مصطلحات ومراجع (من قبيل قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة UNTERM وبرنامج استرجاع البيانات والنصوص DTSearch وغيرهما من قواعد بيانات الوثائق) لجميع المترجمين التحريريين العاملين من بعد، حيث إن ذلك كفيل بتحسين دقة عملهم وبالتالي خفض الوقت المنفق على المراجعة ومراقبة الجودة داخل المنظمة (انظر الوثيقة A/64/7، الفقرة أولاً-٨٣).

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات يعترف بإعداد تقرير عن استخدام الترجمة التحريرية التعاقدية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وينبغي إطلاع الجمعية العامة على المعلومات الواردة في ذلك التقرير، حسب الاقتضاء، في سياق التقرير المقبل عن خطة المؤتمرات.

٢٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٦٠ من تقريره إلى أن الإدارة قد استنتجت من الخبرة المكتسبة حتى الآن بأن مهمة مراقبة الجودة ينبغي أن تُسند إلى مراجعين أقدمين برتبة ف-٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بأن مهمة المراجعة قد أُسندت على مدى السنوات الماضية إلى موظفين برتبيتي ف-٤ و ف-٥ على حد سواء. وبالتالي، توصي اللجنة بتقديم توضيح أوفى للاستنتاج الذي خلُصت إليه الإدارة في سياق الميزانية المقترحة من الأمين العام للباب ٢ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

#### استخدام المترجمين الشفويين المستقلين

٣٠ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١١ من الفرع الخامس من قرارها ٦٤/٢٣٠ من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أثر الاستعانة بمترجمين شفويين مستقلين على جودة الترجمة الشفوية في جميع مراكز العمل. وفي الفقرة ٦١ من تقريره عن خطة المؤتمرات، استجاب الأمين العام لهذا الطلب فأشار إلى أن جودة عمل المترجمين الشفويين مقبولة عموماً، إلا أن هناك العديد من التحديات المرتبطة بعملية الاستعانة بهم، ولا سيما توافرهم في غضون مهلة قصيرة، والمنافسة العالمية الشرسة على خدمات هذه الفئة من المترجمين، فضلاً عن أن شروط العمل المؤقت بالأمم المتحدة لا تضاهي الشروط التي توفرها المؤسسات الأخرى التي تستعين بمترجمين مستقلين. وينبغي للأمين العام أن يقدم عرضاً لحالة التدابير المتخذة لمعالجة هذه التحديات في سياق تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات.

#### التحديات المحددة التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٣١ - تتناول الفقرات من ٧٠ إلى ٧٥ من تقرير الأمين العام تحديات التوظيف المحددة التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويشير الأمين العام على وجه الخصوص إلى أنه في حين سُجلت زيادة كبيرة في حجم العمل عقب تجديد قاعات الاجتماعات في المكتب، تظل معدلات الشغور مرتفعة كما كانت في نهاية عام ٢٠٠٩.

٣٢ - وسعياً إلى تعزيز قدرة المكتب على اجتذاب مترجمين شفويين وتحريريين من ذوي المؤهلات العالية واستبقائهم، وكذلك ضمان المراقبة المناسبة لجودة أعمال الترجمة التحريرية التعاقدية البالغة نسبتها ٤٠ في المائة من حجم العمل، تدعو الإدارة الجمعية العامة إلى تأييد اقتراحها الرامي إلى رفع رتب ستة مترجمين شفويين وستة مراجعين أقدمين من ف-٤ إلى ف-٥. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الإدارة قد ركزت خلال فترات السنتين الأخيرة على تحويل وظائف الفئة الفنية في نيروبي الممولة من موارد خارجة عن الميزانية إلى وظائف ثابتة ممولة من الميزانية العادية، وذلك بهدف توفير بيئة عمل أكثر استقراراً وتيسيراً

استبقاء الموظفين. والآن وبعد استكمال جميع عمليات التحويل، ترى الإدارة أن الوقت قد حان لرفع رتب وظائف المراجعين الأقدمين في دائرة الوثائق، وكذلك وظائف رؤساء المقصورات لجميع اللغات الست في دائرة الترجمة الشفوية، إلى رتبة نظيراتها في مراكز العمل الثلاثة الأخرى (أي ف-٥)، وذلك تمثيا مع مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وبغية تشجيع التنقل فيما بين جميع مراكز العمل الأربعة. وقد وُضِحَ للجنة الاستشارية أيضا، لدى الاستفسار، بأن الفقرة ٧٥ من تقرير الأمين العام لم يكن القصد منها أن تكون طلبا لتوفير موارد فورية، وإنما الإشارة إلى اعتزام الإدارة اقتراح رفع رتب ١٢ وظيفة في ميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بما اعتمته الإدارة وستتخذ الإجراء الذي تراه مناسبا عندما يُقدم اقتراح رسمي في هذا الشأن.